

Distr.: General
14 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه نص البيان الخطي الصادر عن وفد المملكة المتحدة، ممارسة
لحق الرد على الملاحظات التي أدلى بها ماريانو راخوي بري، رئيس حكومة مملكة إسبانيا
أمام الجمعية العامة يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة والبيان المرفق بها باعتبارهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) مارك ليال غرانت

السفير، الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

181013 181013 13-51231 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أدلى بها رئيس وزراء إسبانيا خلال المناقشة العامة يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

تذكر المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بسيادتها على إقليم جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به وتعيد تأكيد أن إقليم جبل طارق، باعتباره إقليمًا منفصلاً اعترفت به الأمم المتحدة وأدرج منذ عام ١٩٤٦ في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يمنحها إياه ميثاق الأمم المتحدة. وينص دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ على إقامة علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة. وهو وصف لا ينطبق على أية علاقة قائمة على الاستعمار.

وتعيد المملكة المتحدة تأكيد ما التزمت به لشعب جبل طارق منذ وقت طويل من أنها لن تدخل أبداً في ترتيبات تنتقل بموجبها السيادة عليه إلى دولة أخرى بغير رضاه. كما تؤكد المملكة المتحدة أنها لن تدخل في أية عملية للتفاوض على السيادة لا يكون جبل طارق راضياً عنها.

وتشير المملكة المتحدة إلى أنها تود هي وجبل طارق على السواء مواصلة أعمال المنتدى الثلاثي للحوار، باعتباره وسيلة تفوق كل ما عداها من حيث كونها ذات مصداقية وبناءة وعملية لتعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا بما يعود بالنفع على جميع الأطراف. وتأسف المملكة المتحدة لأن حكومة إسبانيا انسحبت من تلك المحادثات في عام ٢٠١١. وتلاحظ المملكة المتحدة، في أعقاب مقترح أولي قدمته هي وحكومة جبل طارق إلى إسبانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢، تحركاً بناءً نحو إجراء محادثات مخصصة من أجل تعزيز التعاون بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك، بوسائل تعكس بشكل كامل مصالح شعب جبل طارق وحقوقه ومسؤولياته.

ولا تزال المملكة المتحدة تربطها علاقات قوية بإسبانيا وستواصل العمل، إلى جانب حكومة جلالة الملكة في جبل طارق، على نحو بناء لمعالجة جميع المسائل المتصلة بجبل طارق.